الاستفادة من ازمة الكورونا وتحويلها الى فرصة تطوير للوطن:

يجب ان نسعى الى الاكتفاء الذاتي للوطن ونعتمد على أنفسنا لتأمين كل احتياجاتنا حيث ان تنمية الاردن هو واجبنا وحقنا ومسؤوليتنا امام الاجيال. لكن كيف؟؟:

يجب ان يتم انشاء مراكز دراسات متكاملة مختلفة متخصصة في الدراسات الاقتصادية و الدراسات المالية والنقدية والدراسات صناعية و الزراعية والطاقة المتجددة على مستوى الدولة في اطار مجلس الشراكة الاعلى بين القطاع الخاص والعام.وهذا المجلس يتم تشكيله من امناء عامين جميع الوزارات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية مع ممثلين رئيسين من كل قطاع مثل السياحة والتعليم والخ.. لرسم سياسة الاردن الجديدة في الثورة الاقتصادية القادمة.

يجب ان يقود القطاع الخاص تطوير التشريعات والقوانين بالشراكة مع الحكومة

ان الفكر الاقتصادي والسياسي للاردن باكمله يجب ان يتغير ويتطور لان الحكومة هي شريك فعلي للقطاع الخاص فان مجموع ضرائب الدخل وضرائب المبيعات والضرائب الاخرى التي تُفرض على القطاع الخاص تشكل ما يقارب 50% من صافي ربحه وبما ان الوضع الطبيعي ان يقوم القطاع الخاص بتوفير موارد الدولة من رواتب القطاع الحكومي و جميع كلفة البنية التحتية وجميع الموارد المالية اللازمة لاستدامة الدولة. فله الحق وعليه واجب المشاركة في صُنع القرار بشكل فاعل وليس شعارات فقط.

يجب ان نغير تفكير الحكومة من اداة للجباية و التحصيل المالي، بل يجب ان يتحول دور الحكومة الى راعي ومطور وملبي ومُشرّع لحاجات القطاع الخاص لكي يستطيع فعلاً ان يتطور ويحقق الاستدامة والاكتفاء الذاتي للوطن في جميع النواحي الصناعية والزراعية والمائية وتوليد الطاقة والسياحة والتعليم والصحة لانه هو الاقدر على فعل ذلك وإذا لم يتطور النهج والفكر الحكومات المتعاقبة الى انها يجب ان تكون الاداة التنفيذية والتشريعية للقيام بتحقيق شراكة حقيقية يكون لدى القطاع الخاص القيادة فيه لتوجيه الحكومة لسن التشريعات الانسب من

حماية جمركية مثلاً و غيرها ومراجعة جميع خطط التجارة الحرة الموجودة قديماً او ما يتم مناقشتها الآن لكي تتناسب مع مصالح الاردن العليا الاقتصادية وينتج عنه قدرة سياسية اكبر.

فعلياً ان مجموع ايرادات الدولة يتأثر من ارباحها في الشركات التي تمتلك حصة فيها وارباحها (تعبير افضل من الضرائب) من شراكتها الفعلية مع القطاع الخاص فهي شريك في الربح وليس الخسارة ودون ايداع اي رأسمال ودون تقديم اي جهد فعلي متخصص في هذه المؤسسات ولكن بالطبع تقوم الحكومة بادارة شؤون الدولة وتنظيمها وتأمين الحماية الامنية للوطن والمواطن وتقديم الخدمات الاخرى اللازمة لادامة النظام والقانون في الدولة لذا فإن الوطن ينقسم الى شرائح مختلفة متكاملة متعاضدة لتحقق النمر والازدهار للوطن.

ولكن تغفل الحكومات في الاردن عن تحديد اهم اولوية في اجندتها وهي نمو القطاع الخاص م قطاع الطاقة المتجددة وقطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة.

وذلك يحتاج منها ان تأخذ بتوصيات هذه القطاعات ووضع التشريعات اللازمة لحماية هذه القطاعات وضمان ازدهارها وهذه المعادلة هي التي تحقق نمو الاقتصاد ونمو ايرادات الدولة.

ان الصناعين في امريكا في سنة 1944 (اتفاقية بريتون وودز) قادوا القادة السياسين في اميركا لوضع شروطهم ومتطلباتهم لكي يطوروا اميركا حيث كانت تعاني من الكساد العظيم قبل الحرب العالمية الثانية ووصلت معدلات البطالة الى اعلى مستوياتها ولكن عندما دخلت اميركا الحرب العالمية الثانية اصبحت جميع المصانع الامريكية تعمل 24 ساعة 7 ايام بالاسبوع وعندما انتهت العالمية الثانية وقاد الصناعيون صُناع القرار في امريكا ليصبح الدولار عملة التجارة العالمية كون كل ذهب العالم كان موجود في امريكا بسبب طلبات الاستيراد للمصانع الامريكية اجبرت امريكا العالم على اعتماد الدولاركعملة التجارة العالمية وعندها اصبح الصناعيون الامريكيون يستوردون المواد الخام المقيَّمة بالدولار الامريكي الرخيص (التي تقوم الحكومة الامريكية بطباعته

كما تشاء) و تقوم هذه المصانع بتصنيعه لعمل منتج نهائي عن طريق الايدي المهرة الامريكية و اعادة تصديره مع ربح كبير الى جميع دول العالم و قامت هذه الصناعات من هذه الارباح الفائضة بتخصيص مبالغ ضخمة للبحث والتطوير وفتحت الباب على مصراعيه للمفكرين العالمين بالهجرة الى اميركا فقاموا هؤلاء المفكرين والعلماء المهاجرين الى اميركا من جميع الجنسيات بقيادة عملية البحث والتطوير لكي يطوروا التكنولوجيا والسلع التي تقوم بتصنيعها هذه المصانع لتبقى دائما متطورة عن بقية دول العالم وبذلك اصبحت اميركا المصنع الذي ينتج والعقل التكنولوجي الذي يُطوّر والتاجر الذي يصدر الى العالم وبذلك حققت فائض تجاري كبير جدا جدا.

لذلك علينا ان نحذو حذو الكثير من الدول التي نجحت بتجربتها وذلك عن طريق وضع خطة لعشر سنوات وعشرين سنة وثلاثين سنة لاستيعاب التكنولوجيا في جميع نواحي الحياة وفهمها والوصول بالصناعات الاردنية لكي تضاهيها (على سبيل المثال ان حلب كانت متطورة جدا في عمل القوالب والخراطه والماكينات الصغيرة بسبب الاغلاق الذي كان موجود في سوريا فاصبحت سوريا تصنع ماكينات مثل ايطاليا. وكذلك قامت تركيا والهند بتقليد الماكينات الايطالية وصنع مثلها واصبحوا يصدرون هذه الماكينات الى دول العالم ويستخدموها في انتاجهم) فعلينا ان نتعلم ان نصّنع الماكينات الضرورية وليس فقط ان نشتري الماكينات بل نقوم بعمل المصانع نفسها وعمل الماكينات نفسها حيث يوجد لدينا عقول اردنية موجودة بكل انحاء العالم وتعمل بكل المجالات وعندها الخبرة والعلم والتطور التكنولوجي الكافي لكي تطور هذه المصانع بالاردن وقد تكون البداية هي ببناء بعض مصانع التجميع (مثال للالكترونيات والسيارات) و بقية الصناعات الاخرى الى ان نتمكن تدريجياً (خاصة بوجود تكنولوجيا ال 3D) من تصنيع القطع الخاصة بالماكينات اللازمة لبناء مصانع تكون بافكار اردنية كاملة لنستطيع ان نتطور ونصل للاكتفاء شبه الذاتي على الاقل. حيث ان اكبر مثال هو هذا الوباء لو استمر اغلاق كل الدول وامتنعت الدول عن تصدير الغذاء او قطع الغيار لمصانعنا ماذا سيفعل الاردن هل سوف يجوع

؟ هل سوف يعطش ؟ هل سوف تتمكن مصانعنا من الانتاج بدون قطع الغيار ؟ الم يحن الوقت لكي ان نلبس ما ننسج ونأكل ما نزرع ونستخدم ما نصنع؟ علينا ان لا نركب وسائل مواصلات ليست من صنعنا وليس من العيب ان نركب الدراجات الهوائية اذا كانت من صنعنا الى ان نتمكن من ان نصنع السيارات بعقول وايدي اردنية.

وذلك لتطوير القطاعات التالية كأمثلة وبالضرورة استكمال هذه الافكار للقطاعات الاخرى:

1. **المياه :** ان نعتمد على تحلية المياة والمضي بمشروع ال Red Dead (ضخ المياه من البحر الاحمر الى البحر الميت) وتحلية جزء من هذه المياه وكذلك توليد الطاقة منها لتغطية حاجتنا من المياه في الزراعة والصناعة والشرب وان يتم ذلك بمضخات وانابيب نحن نصنعها بايدي اردنية لنصل للاكتفاء الذاتي من حاجتنا للمياه في وطنا الغالي.
2. **الطاقة :** استغلال الخارطة الشمسية للاردن التي هي من احسن الخارطات في المنطقة وبالذات الجنوب مثل مدينة معان وهي من افضل مدن العالم (حسب الخارطة الشمسية) لتوليد الطاقة الشمسية ووضع خطة متكاملة لتوليد الطاقة المتجددة من الموارد النظيفة مثل الشمس والرياح واستغلال الصخر الزيتي وتطوير التكنولوجيا اللازمة لتوليد الطاقة منها لتقليل استيراد النفط من الخارج ما امكن.
3. **الزراعة وسلة الغذاء الاردنية:** يجب ان نحقق الاكتفاء الذاتي من جميع احتياجات الاردن الغذائية سواء كانت قمح وارز وخضار وفواكه والخ ومن

الجدير بالذكر (حسب ما قيل لي) ان في سنة 1980 كان يوجد في الاردن اضخم اسطول للبرادات بالعالم لأننا كنا نصدر الخضار والفواكة لكل المنطقة.

يجب التخطيط والتنظيم الزراعي لكل الاردن بحيث يقوم جميع والمزارعين الاردنين بالزراعة وفقا لخطة شاملة يضعها قسم تخطيط جديد الذي سيتم تطويره في وزارة الزراعة وذلك يعتمد على خصوبة التربة في كل منطقة ومعدل الهطول المطري والخصائص المختلفة للمناطق الاردنية مثل الجبال العالية او منطقة الغور وتوفر مياه المطر والري وقد نستفيد من مبادرة ricult الموضحة ادناه التي قامت بها مؤسسة بيل غيت مجاناً للباكستان وادت الى مضاعفة الانتاج الزراعي حيث قاموا بتوفير التمويل للقطاع الزراعي وتوفير المهندسين الزراعين المتخصصين لتعليم المزارعين طرق الرش والبذور والسماد الطبيعي وفحوصات التربة المختلفة وطرق الري الافضل باستخدام الاقمار الصناعية وتوفير منصة للتسويق لبيع منتجاتهم.

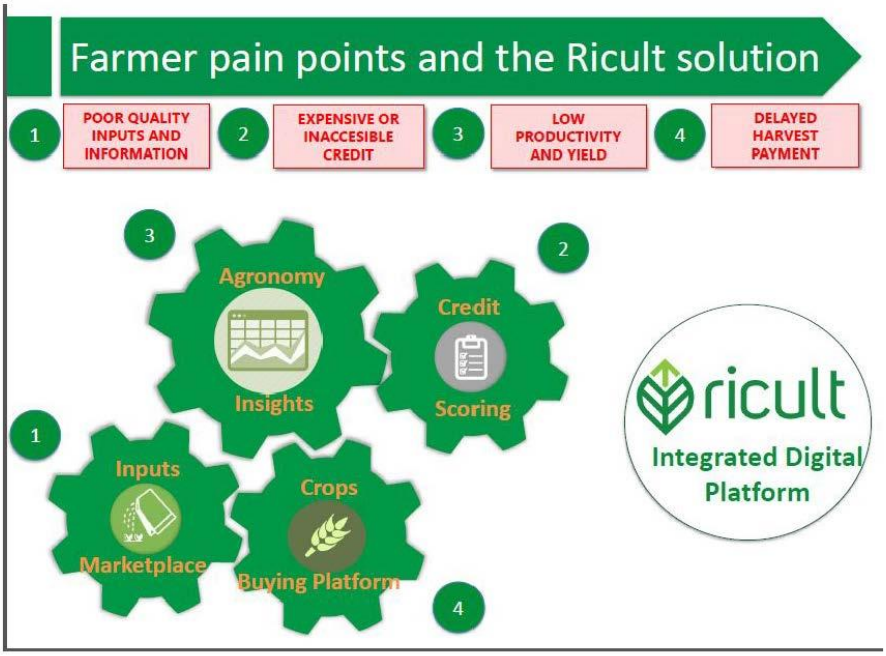

Dashboard – Integrating Agronomic Information

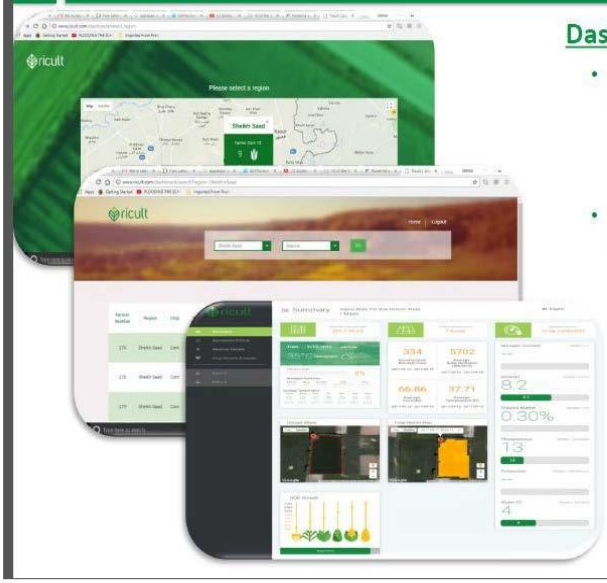

Dashboard Attributes

- Integrates Farm specific Agronomic Data:
  - Satellite
  - Weather
  - Soil Testing
- Makes Recommendations to Farmers
  - Optimal Timing of Sowing, Growth, Harvest
  - Weather and Pest Alerts
  - Interventions and Preemptive Measures

ricult

Output Platform – Connecting Farmers to Buyers

contact@ricult.com 0332-3233733

ricult

Add Buyer...
Add Dealer...
Send All Rates...

Buyers

Name	Active	Rate	Fee	Fee %	Spot
Hi Tech Feeds	True	1040	20	1.92308	1020
Rafhan	False	1015	30	2.95567	985
Shahzore Feeds	False	1000	28	2.8	972
National Feeds	False	960	25	2.60417	935
Chinaab Feeds	True	1060	20	1.88679	1040
Olympia Mills	False	1080	19	1.75926	1061
Islamabad feeds Okara	True	1080	20	1.85185	1060
Shareef Mills	False	1075	22	2.04651	1053
Kashmir Feed	True	1090	19	1.74312	1071

Dealers

Name	Active	Phone

ricult

Competitive Advantage – Scalability & Efficiency

Attractive Global Sector

Company	Credit	Alt. credit-scoring	Farm Input Marketplace	Tech-based agro services	Scalable Tech Solution	Crop marketplace	Pakistan
Ricult	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
MFIs	✓						✓
One Acre Fund	✓		✓	✓		✓	
Apollo Ag.		✓		✓		✓	
Tala		✓					
FarmDrive		✓					
Green Ag tech						✓	
Markit Opp.						✓	

Middlemen currently fill gaps

- Highly Exploitative
- Offer Poor Agronomic Advice
- Highly Inefficient
- Keep Farmers Locked in Endless Debt-Cycle

Credit Lending and Output buying

ricult

Those who feed us, need us

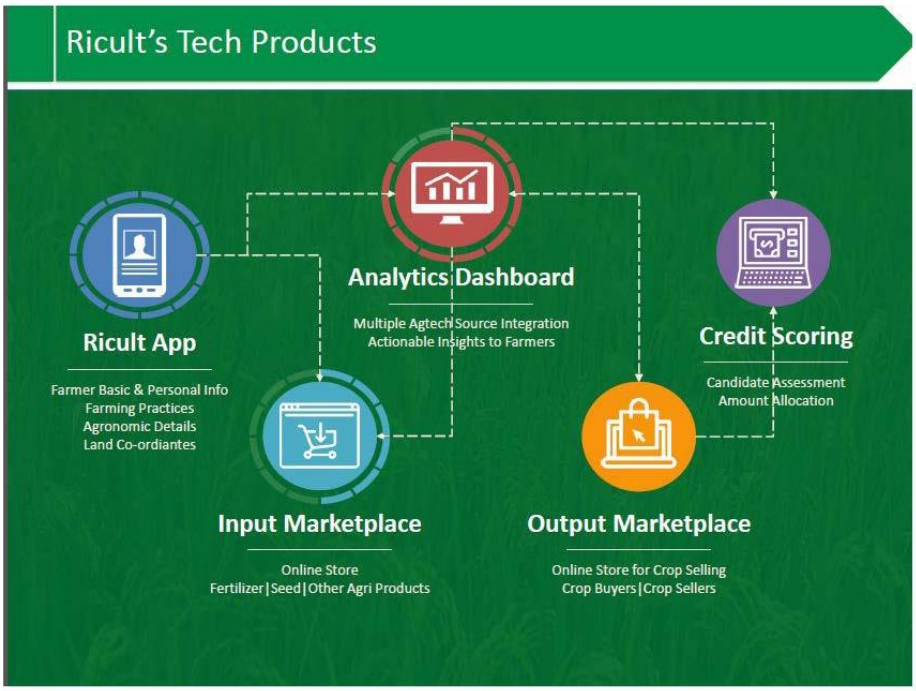

4. **الصناعة:** ان يتم عمل مسح شامل لكل الانشطة والقطاعات الصناعية اللازمة لتأمين احتياجات الوطن لكل القطاعات مثل قطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية والصناعات الانشائية والصناعات الخشبية والاثاث والصناعات الجلدية والنسيجية والمعادن، الصناعات التحويلية وغيرها وتحديد ما هي

الصناعات المتوفرة وما هي الصناعات اللازمة ليحصل التكامل الصناعي. وان يتم توجيه الصناعيين للاستثمار في هذه القطاعات بسن القوانين والتشريعات اللازمة لتشجيعهم على هذا الاستثمار بعد اعادة دراسة كل اتفاقيات التجارة الحرة مع كل دول العالم وتعدبلها او الاستغناء عن بعضها بما يحقق مصلحة الاردن العليا وتوفر البيئة الاستثمارية للمستثمر الاردني وذلك ضمن الشروط التالية :

a. ان نمنح القطاع الصناعي بالاردن الحماية الجمركية اللازمة حسب كل صناعة او قطاع واحتياجاته وضمن خطة مدروسة وتوفير اي تسهيلات يطلبها هذا القطاع للنمو بالقدرات التكنولوجية والعلمية والبحثية له لكي يترعرع وينمو ويتطور ليستطيع هذا القطاع ان ينافس قطاعات صناعية في الاقليم لا بل في العالم لكي نصل الى مرحلة خلال عشر سنوات ان نستغني فيها عن استيراد الكثير من المنتجات السهلة التصنيع بالاردن.

b. التركيز على ماكينات ثلاثية الابعاد لتصنيع الالات والماكينات التي تطور الصناعة بدلا من استيرادها من الخارج.

c. يوجد في الاردن قصص نجاح كثيرة واذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تطوير مجموعة طلال ابو غزالة للكمبيوترات.
- تصنيع الروديدرات وقطع غيار السيارات حيث يوجد مصنع اردني لتصنيعهم (مصنع بيسان).

- تصنيع المكيفات حيث يوجد شركة بترا لتصنيع المكيفات

وماذا يمنع ان يوجد مصانع اردنية تقوم بتصنيع كل ما نحتاجه؟

5. تشجيع العقول والافكار الاردنية لدراسة كيفية تطوير الاقتصاد وتنمية الاكتفاء الذاتي لتلبية احتياجات الوطن.
6. الاستغناء عن استيراد الكماليات التي تستنزف احتياطي الاردن من العملة الاجنبية مثل السيارات الفارهة والسلع الكمالية التي يسهل علينا تصنيعها من مواد تنظيف وفراشي اسنان واباجورات ولمبات وثريات وادوات زينة ومفروشات الخ..
7. اعادة احياء جميع مصانع الالبسة والاحذية والكهربائيات واي مصانع كانت موجودة وتم اغلاقها بسبب انعدام الحماية الجمركية لها. وارتفاع كلفة الطاقة البيروقراطية وعدم تنظيم منح التصنيع واغراق الاسواق.
8. اعادة دراسة جميع اتفاقيات التجارة الحرة والاستغناء عن اي اتفاقية لا تحقق مصلحة الوطن حتى لو كانت تربطنا مع دول تقدم لنا مساعدات اقتصادية ، فالمساعدات الاقتصادية التي تقدمها لنا دولة مقابل ان نفتح اسواقنا لمنتجاتها هي خسارة للاردن لان الربح الناتج لهذه الدولة عن بيع منتجاتها في الاردن هو اكثر بكثير من قيمة المساعدة الاقتصادية سواء كانت مادية او تكنولوجية للاردن وهذا يفهمه جيدا اي تاجر او مُصَنِع كما انها تسبب ارتفاع معدلات البطالة ودمار قطاع التصنيع.
9. تشجيع اي فكرة او صناعة او توجه لتطوير افكار تكنولوجية حديثة من start ups وغيرها التي تؤدي الى دخول الصناعة الاردنية الى المستقبل بافكار اردنية متطورة تواكب عالم الانترنت وعالم التطبيقات والذي يبرع فيه ابنائنا لكي

نستطيع ان نواكب التغير والتطور بالعالم لا ان نبقى بعيدين و متخلفين تكنولوجياً.

10. تخصيص جزء كبير من العقول الاردنية والموارد الاردنية للبحث والتطوير research and development وليس شكلياً واسمياً بمبالغ بسيطة وان تصبح جزء من حياتنا وثقافتنا وتفكيرنا.

11. يجب ان تصبح الاردن متخصصة في مجال معين كما في silicon valley في امريكا او اي تطور او مجال فكري يبدع فيه ابنائنا وقد يكون تطور عالم الكمبيوترات وهندستها او Black Chain او صناعات الادوية (والحكمة مثال رائع على ذلك).

12. يجب ان نسعى للتحرر من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونتجنب الاقتراض ما امكن لكي يبقى قرارنا السياسي والوطني مستقل وهذا لن يتحقق اذا لم نستقل اقتصاديا و زراعياً وصناعياً ومائياً واستقلالنا بموارد الطاقة والتي اذا حققناها سوف يستقل قرارنا الوطني ولن نضطر لاخذ القروض والانقياد لصندوق النقد الدولي وهذا الاستقلال سوق يجنبنا السعي لاخذ منح وصدقات ودعم خارجي و قروض وضمانات قروض فهذه الدول التي تمنحنا ذلك تجبرنا اما على شراء منتجاتها او التصويت على قراراتها وقد يكون ثمنها غالياً على الوطن سواء سياسياً او اقتصادياً.

13. ان يكون كل توجه الوطن الى التصدير ونتعلم من تركيا في هذا المجال حيث قامت بصرف 20 مليار دولار او اكثر لكي تسوِّق الصناعة التركية في العالم ودعم

هائل للمصنعيين والمصدريين الاتراك حيث تدفع الحكومة 30% من قيمة الصادرات للمصنعيين الاتراك والذين هم مستعدون للتصدير بسعر الكلفة لكي يستفيدون من الدعم الحكومي التركي له وبذلك تطورت الصناعة التركية لدرجة انها كانت السبب في اغلاق المئات من المصنع الاردنية ابان الاتفاقية التجارة الحرة الاردنية فالاجدر بنا ان نتعلم من التجربة التركية التي شجعت المصانع للتطوير والتصدير لتبني مخزونها الهائل من احتياطي العملات الاجنبية والذهب لكي تستطيع ان تستقل بقرارها السياسي والاقتصادي وتتخلى عن تبعيتها للدول العظمى او الاخرى.

14. ان كل الدول العظمى تقوم بطبع عملتها دون قيد او شرط وتعتمد على اقتصاد قوي يدعم عملتها كاميركا والصين وروسيا والاتحاد الاروبي ونحن لسنا باقل ذكائاً لتحديد احتياجاتنا من العملة الوطنية وقدرتنا على تحقيق التوازن في متى نطبع عملتنا والكم المطلوب لدينا وهذا يصبح ممكنا اذا اصبح لدينا صناعات قوية واكتفاء ذاتي زراعي مائي تعليمي، سياحي، صناعي واكتفاء في مجال الطاقة وبذلك نخرج من دوامة نقص السيولة و /او التضخم و/او الكساد وعبء تسديد اقساط الدين الخارجي وفوائدة والاضطرار لرفع الاسعار وعدم القدرة على دفع رواتب موظفين الحكومة (وهذا ما كان يحصل في مستعمرات القارة الامريكية عند بداية نشأتها حيث كانت تطبع ما ينقصها من دولارات دون الرجوع الى اي بنك مركزي او الاقتراض من الدول الاخرى) وهذا هو الاصل وهو ما تقوم به الدول العظمى وهذا ممكن ان نقوم به ولكن سوف ياخذنا 10-20 سنة لتحقيق المتطلبات اللازمة لها اولاً.

15. تطوير ادارة فعالة لغرف الصناعة بالتعاون مع وزارة الصناعة مثلاً بالسماح بعدد مقبول من المصانع الخاصة بتصنيع امور متشابهة بعدد 2-3 للمنافسة فقط ولا تسمح بفتح مصانع لمنتج معين بعدد كبير لان ذلك سيؤدي الى افلاسها جميعاً الا اذا كان لهم عقود تصدير مع دول اجنبية ولا تؤثر على العرض في الاردن. حيث تقوم ادارة غرف الصناعة ووزارة الصناعة بتنظيم ترخيص وادارة كل هذه المصانع وتوحيد الجهود والطاقات لتكون جسم واحد وليس اجزاء متنازعة سواء فيما بينها او من سياسات الحكومة المتخبطة وعدم السماح بتغيير قوانين الحكومية من ناحية الجمارك والضرائب و الحماية الجمركية الا بالاتفاق التام مع القطاع الخاص.
16. ان يتم اعادة دراسة جميع القوانين الجمركية حسب متطلبات حماية المصنعين الاردنيين.
17. ان يتم اعادة دراسة قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات بما يتناسب مع الثورة الصناعية الاردنية الجديدة وبما يحقق في ذات الوقت ايرادات تكفي للحكومة لدفع رواتب ومستلزمات ادارة الدولة.
18. ان توقف الدولة سياستها الرعائية وتوظيف موظفين في الجهاز الحكومي المترهل فقط لارضاء شرائح العاطلين عن العمل (حيث ان هؤلاء العاطلين لا يقومون بتطوير ذاتهم او الوصول الى مراحل متقدمة من العلم او المهارة او تعليم ذاتهم) ولا تساهم في تطوير الاردن الحديث حيث ان هذا يكبت الانسان المجتهد ويُحمّل القطاع الخاص اعباء مالية اضافية عن طريق فرض الضرائب والجمارك لكي تصرف الحكومة رواتب لموظفين لا حاجه لهم ولا يقومون باي اضافة على الناتج القومي المحلي.

19. عمل مناقلة لكل الموظفين الزائدين عن الحاجة في دوائر الحكومة المختلفة الى مؤسسات الدولة المتخصصة في التدريب والتطوير حسب الحاجة لهم بالتعاون مع المجلس المشترك الاعلى الذي سيتم انشائه ما بين القطاع العام والخاص للاستغلال الامثل لهذه الطاقة البشرية غير المفعلة سواء كانت تطوير واستغلال اراضي الحكومة غير المستغلة في الزراعة او في صناعات محددة او توظيفهم وتطويرهم في العمل في مجمع صناعات لتطوير العتاد الحربي او الصناعات الحربية او توليد الطاقة او المياه او التعليم او التدريب المهني او السياحة التي تحت رعاية الدولة لتحقيق الامن الغذائي و المائي و الصناعي و الحربي للدولة.

20. ان يتم البحث الجاد والمضني عن جميع المواد الخام وبالذات الذهب والبترول والصخر الزيتي والمعادن وغيرها التي قد يكون يوجد منها مخزون كبير منها في الاردن لنستخدمها في الصناعات وان يتم انشاء صناعات تكون مبنية على كنوزنا من المواد الخام وعدم الاكتفاء فقط بتصدير المواد الخام مثل البوتاس والفوسفات غيرها بل تطوير الصناعات لتستفيد الدولة من القيمة المضافة لتصنيعها.

21. تعميم وتفعيل التعليمات التنظيمية لقانون الملكية العقارية لما فيه من اثر هائل وبالغ الاهمية لمعالجة مشاكل اراضي المشاع وتوفير السيولة لشريحة واسعة من المجتمع الاردني للقيام بنهضة عمرانية نحن بحاجة لها الان.

22. ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك: 40000 رخصة مهن لم تجدد سنة 2019 بسبب تراجع الحركة الاقتصادية لذا ان تخفيض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية على السلع القابلة للتهريب سوف يزيد بالضرورة ايرادات الخزينة، لأن المهربين سيفضلون الاستيراد الرسمي اذا كانت الكلفة تقارب كلفة وخطر التهريب وهذا سيحرم المهربين من هذا الدخل وسيتحول للحكومة .

23. ان التهريب او التلاعب بقيمة البيان الجمركي بتخفيضه من المناطق الحرة والتنموية كبير جداً اكبر من تقديرات الحكومة وقد يكون وضع نسبة معقولة على:

ضريبة المبيعات (دراسة اي سلع + خدمات وليس على اطلاقها وقد تكون نسب متفاوتة).

الجمارك (دراسة اي سلع + خدمات وليس على اطلاقها وقد تكون نسب متفاوتة).

ضريبة الدخل: تخفيضها من 20% الى 10% مثل ما كانت دبي في اول الامر ستؤدي الى انتعاش اقتصادي لا مثيل له وكان يوجد دراسة قامت بها وزارة المالية بهذا الشأن.

مثال:

الملابس او المكسرات او المشروبات الكحولية، الدخان، السيجار الساعات الحقائب النسائية الفخمة والثمينة :

مثال

كمية الاستهلاك الكلي: مليار 1,000,000,000	كمية الاستيراد الفعلي / بيانات جمركية	الفرق (تهريب فعلي او مع مسافرين)
جمرك 15% X 1مليار = 150 مليون	200م X15% = 30 م	800 X 15% = 120م
ضريبة مبيعات 16% X 1 مليار = 160 مليون	200 م X 16% = 32 م	800 X16% = 128 م
ضريبة دخل على فرض 20% = 200 مليون	200 م X 20% = 40 م	800 X20% = 160م

مجموع الضرائب المفروضة = 510 مليون	مجموع فعلي = 102 م	فرق خسارة على الخزينة ومكسب للمهربين 408 م

ولكن لو خفضنا الجمرك على سبيل المثال من 15% الى 5% وضريبة المبيعات من 16% الى 6% و ضريبة الدخل من 20% الى 10% ستصبح ايرادات الخزينة الفعلية 210 مليون بدلاً من 102 الحالية الفعلية.

جمرك 1 مليار 50 = 5% X مليون

ضريبة مبيعات 1 مليار 60 = 6% X مليون

ضريبة دخل 1 مليار 100 = 10% X مليون

المجموع: 210 مليون

وينتج عنها زيادة الاستهلاك و ترتفع ثقة المستهلك وتدور عجلة الاقتصاد وعندها تزيد الحركة التجارية وايرادات الدولة .

والاهم ان تخفيض ضريبة المبيعات وضريبة الدخل على القطاع الصناعي اضافة الى منحه:

1. حماية جمركية للصناعات التي بحاجة لها (كما فعلت امريكا)
2. تخفيض كلفة الطاقة
3. تسهيل اعطاء تصاريح للعمالة الوافدة للصناعات التي لا تتوفر عمالة اردنية مدربة فيها على شرط مدة زمنية للاحلال
4. اعفاء المواد الخام من الرسوم الجمركية
5. تشجيع الصادرات (تم في الحزمة الاقتصادية)
6. حل بعض المشاكل الاخرى التي تطرحها غرفة الصناعة من اجراءات ومعيقات.

24. تفعيل رهن الاموال المنقولة في وزارة الصناعة والتجارة.

25. العلاج السياحي في الاردن:

عمل فلم ترويجي طبي عن الاردن لاعادة احياء السياحة العلاجية وموجه للحكومات بطريقة غير مباشرة يتضمن ان اجور العلاج واضحة ومحددة ومضمونة من وزارة الصحة واجراءات التسجيل والحجز و...

واقترح تقديم خدمة مسبقة في البلد المصدر ايضاً كفحوصات اولية.

26. **تشجيع السياحة**: يوجد لدينا كنوز تاريخية وأثرية غير مستغلة بالشكل اللازم مثل المثلث الذهبي (المغطس جبل نيبو والبحر الميت) واخص بالذكر المغطس حيث يتمنى مئات الملايين من المسيحين زيارته ويقومون بذلك في الجزء الغربي منه (فلسطين) بدل من زيارة الاردن بسبب عدم وجود مرافق حديثة لدينا ولا تسويق كافي. واقترح اعطاء شركات متخصصه مهمة تطوير هذه المرافق وادارتها على مبدأ BOT لفترة زمنية معقولة او وضع هيئة من القطاع الخاص الاردني لعمل ذلك واعطائها كامل الحرية في العمل لتطويرها بالاضافة لتسويقها وهذا سيدر بفوائد جمة مالية على خزينة الدولة بالاضافة الى تشغيل الاردنيين وزيادة اشغال الفنادق سواء في البحر الميت او عمان او البتراء ويتم تسويق هذه الاماكن مع البتراء ووادي رم والعقبة وجرش والمدرج الروماني والقلعة في عمان والمناطق التاريخية والاثرية والدينية الاخرى.

27. **المعونة الوطنية:**

ان تعليم المواطنين كيف يصيدون افضل من اعطائهم السمك لذا قد يكون مساعدة المجتمعات الفقيرة لعمل مشاريع انتاجية بخطط طويلة الامد افضل لهم وللوطن.

28. **اعداد فريق الاردن 2040**

توظيف فريق عمل مكون من مجموعة شباب متعلمين مثقفين يستلموا التغيير في كل دائرة حكومية بالاردن من)امانة عمان، الاشغال، النقل، التربية والتعليم، الصحة والطاقة) في برنامج تدريبي عالمي ليجدوا الدول التي عانت مما نعانيه وننقل تجربتهم للاردن لتغيير الوضع الذي نحن فيه .

<u>وزارة التربية والتعليم</u>

29. **تغيير المناهج**: الاسراع بعمل مناهج جديدة علمية متطورة تواكب المناهج الاجنبية في جميع المجالات الاكاديمية.
30. **اعادة فروع دراسية تم الغائها**: اعادة التدريب المهني والمساقات القديمة المهني والتجاري والتدبير المنزلي والتجاري والتجميل والفنون الجميلة و الخ.. الى مدارسنا.
31. **مقترح "مهنتي فخري"**: ارجو الاطلاع على المرفق وهو مقترح تم تقديمه لعدة جهات تم وضع فيه منهاج سياق مادة تعليميه تقوم بعمله مؤسسة انجاز بالتعاون مع Laval /Luminous او حتى Laval/Luminous لوحدهم تتكون من:

مقدمة شرح لعلاج ثقافة العيب.

شرح لشرف واهمية ومستقبل المهن.

فيديو شرح وافي لكل هذه المهن.

أيضاً بالاضافة الى المنهاج الدراسي الموضع اعلاه اقترح وضع تطبيق او موقع الكتروني باسم (**ش ش ش**: الشغل الشريف شرف) ويقوم هذا الموقع او التطبيق بمساعدة السيدات الاردنيات بايجاد عمل كمساعدات في المنازل بدوام كامل او بدوام جزئي ويصل ما بين العائلات الباحثين عن مساعدات وما بين السيدات الباحثات عن عمل شريف. وذلك مثل شركة I serve للشغالات الفلبينيات.

حيث تتقاضى الشركات (770) دينار شهري على عمل 8 ساعات يوميا للعمالة الوافدة

الفتيات والسيدات الاردنيات اولى بالعمل، ومجالات العمل قد تكون كما يلي:

رعاية اطفال اثناء عمل امهاتهم

رعاية كبار السن اثناء غياب ابنائهم

تجهيز الطعام والطبخ اثناء غياب الام بالعمل

تنظيف البيوت

ادارة شؤون المنزل / مياه ، كهرباء ، صيانة ، ساعي الكهرباء ، ساعي المياه ، امور ديكور ، ادارة عمل الشغالات الفلبينيات

تحضير للعزايم والحفلات

وذلك ضمن معايير محددة لاي بيت يطلب مساعدة يكون في دراسة للبيت والعائلة وبعد الاستخدام سيكون في نظام تقييم للعاملات الذين سيدخلون البيوت على

التطبيق ويمكن وضع ملاحظات على ادائهم لاعلام اي شخص بالمستقبل وافادته، ايضا يمكن وضع ضمانات وكفالات مالية و ساعات عمل محددة للتأكد من ان بيئة المنزل الذي ستعمل به آمنة والتأكد من الملف الشخصي او السيرة الذاتية للسيدات الذين يعملون بالبيوت.

على ان تقوم الشركة التي ستعمل التطبيق و / او الموقع الالكتروني بتدريب من يرغب بالعمل من الاردنيات على المهارات المطلوبة وتقوم بعمل دراسات تأهيل (رعاية اطفال، كبار السن، اسعافات اولية، تجهيز طعام، إدارة شؤون منزل،....) وقد تكون هذه الدورات مع طرف ثاني مزود للخدمة.

تقوم الشركة المشرفة على التطبيق التالي ايضاً:

تنظيم العلاقة القانونية ما بين الشركة ومقدم الخدمة (البنات الاردنيات) ومتلقي الخدمة (صاحب المنزل) وكذلك ترتيب العلاقو ادارياً وتنظيماً.

تقوم بأخذ الموافقات اللازمة لعمل الشركة وتنسيقها مع وزارة العمل والداخلية.

تقوم الشركة بتحديد الشروط والمواصفات الواجب توفرها مع مقدم الخدمة، من عمر ومؤهلات وسيرة ذاتية وشهادات خلو امراض وحسن سلوك وكفيل موثوق ومُعَرف و ... وكذلك لاصحاب البيوت متلقي الخدمة.

32. <u>الشيكات الالكترونية (e-cheques)</u>

تعتبر الطريقة الحالية للتعامل بالشيكات الورقية عملية طويلة ومعقدة جدا ، بدءا بعملية الطباعة والاصدار مروراً بحفظ مخزونها وانتهاءا بصرف الشيك لما يترتب على هذه العمليات

من مخاطر تشغيلية وادارية وتكاليف لجميع الاطراف سواء كان الدافع اوالمستفيد اوالبنك. ناهيك عن سوء الاستخدام للشيكات التقليدية في العلاقات ما بين الافراد او في اتمام العلاقات التجارية، وما له من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني حيث يسبب مشاكل اجتماعية وامنية وقضائية وهو ما يبدو جليا من خلال الاطلاع على احصائيات البنك المركزي الاردني بخصوص عدد وحجم الشيكات المرتجعة والتي بلغت قيمتها 1.6 مليار دينار في 2017 لاسباب مالية وفنية ومن المهم ملاحظة ان ما نسبته 40% من هذه الشيكات معادة لاسباب فنية ! كما انه لا يوجد الية لمتابعة ورقابة ومعرفة حجم هذه الشيكات المتداولة.

ومن هنا جاءت الحاجة لتطوير نظام الكتروني لادارة عملية الشيكات برمتها (الشيكات الالكترونية - e-cheques) وعلى كافة المستويات لاستكمال جهود البنك المركزي الاردني الرامية لبناء نظام مدفوعات متين وسليم وبما يضمن الغاية من التعامل بالشيكات وسلاسة العلاقات المالية ما بين جميع الاطراف في المجتمع من أفراد وشركات وبنوك تحت مظلة البنك المركزي الاردني.

ميزات نظام الشيكات الالكترونية (e-cheques):

يعتبرهذا النظام هو البديل المطور للشيك التقليدي، والخدمات المقدمة من خلاله غير متوفره ولا يغطيها اي نظام مدفوعات الكتروني اخر، حيث ان نظام الحولات التي تعمل على ال(ACH)، يعتبر قاصرا وغير مؤهلا كنظام الشيكات الالكترونية كما هو موضح في الجدول ادناه:

	الشيكات الالكترونية (e-cheques)	حوالات (ACH)
1.	عادة ما تستخدم الشيكات كضمانة لصالح المستفيد على شكل شيكات اجلة وهو جزء اساسي في منظومة التجارة	لا يستطيع المستفيد استقبال الحوالات الاجلة فهي امر دفع

	ومتعارف عليها في السوق ما بين التجار والافراد ايضا، بحيث يضمن المستفيد حقه من قوة القانون لتحصيل قيمة الشيك في حال عدم السداد، وهي خاصية يغطيها نظام الشيكات الالكترونية.	موجود فقط عند الدافع وبالتالي لا يمكّن النظام المستفيد من الحصول على مستند قانوني يحفظ له حقه في حال عدم السداد.
2.	بعد ان يستلم المستفيد الشيك الالكتروني يصبح ملكه ولا يمكن الغاءه من قبل الدافع مما يضمن للمستفيد حقه، تماما كالشيك الورقي.	يستطيع الدافع الغاء الحوالات الاجلة في اي وقت، فلا يوجد ما يضمن للمستفيد استلام الحوالات الاجلة.

3.	ينطبق على الشيك الالكتروني ما ينطبق على الشيك التقليدي (الورقي) كقابليته للتجييرللاخرين فيتمكن المستفيد من اعادة استخدام الشيك كوسيلة دفع.	لا يستطيع المستفيد التجيير كونه لم يستلم مستند قانوني قابل للتجيير

.4	ان الشيك الإلكتروني يتمتع بالحماية القانونية التي تتوفر بالشيك الورقي والموضحة في قانون المعاملات الالكترونية، ولا يوجد اي اشكالية قانونية في تطبيق الخدمة من قبل البنوك واكد ذلك محامي البنوك في اجتماع عقد في جمعية البنوك في شهر 10 /2018 وتم ارسال نتيجة الاجتماع الى البنك المركزي.	لا يتمتع بالحماية القانونية في المحاكم والقضاء مثل الشيك
.5	لا يوجد حد اعلى لقيمة الشيك	يوجد حد اعلى للتحويل
.6	سهل الاستخدام، ويحاكي الشيك العادي شكلا ومضمونا بجميع اركانه حسب القانون حتى يرى الناس شيئاً مألوفاً وموثوقاً أكثر، مما يساعدهم على قبول المفهوم واعتماده بشكل أسرع.	

ان استخدام الحوالات(ACH) في التعاملات التجارية وعدم استخدام الشيكات التي تمتلك خصائص التأجيل والتجيير والحماية القانونية ستؤدي الى انخفاض هائل في حجم التداول التجاري والى انهيار حتمي للاقتصاد الاردني.

ان تطبيق الشيكات الإلكترونية يتوافق مع استراتيجية وتوجه البنك المركزي بالغاء الشيكات الورقية وإزالة جميع هذه السلبيات الناتجة عنها وإلى توفير الوقت والجهد والمال على جميع الأطراف المشاركة، والأكثر أهمية من ذلك هو أن الشيكات الالكترونية سيتضمن جميع مزايا

الشيكات الورقية التي يعتمد عليها جميع الافراد والتجار والشركات في المملكة وتدير عجلة الاقتصاد في الوطن.

قام العديد من البنوك الاردنية بارسال مذكرات استفسار للبنك المركزي يعبرون فيها عن رغبتهم في تطبيق الشيكات الالكترونية ومتابعة التقدم في المشروع، كما تم التواصل مع معظم البنوك بخصوص تطبيق النظام وكان الرد ايجابيا منهم جميعا وهم بانتظار تعليمات البنك المركزي الاردني

فوائد واهمية الشيك الالكتروني:

توفير معلومات متكاملة عن مصدري الشيكات ومتلقيها ومجييريها وصاريفيها وامكانية السيطرة والرقابة على الشيكات المتداولة.

المساهمة في مكافحة غسيل الاموال.

الايداع والتحصيل فوريا وعلى مدار الساعة جميع ايام الاسبوع.

تلغي الحاجة إلى الذهاب إلى الدافع \ المدفوع له لتسليمه الشيك أو لاستلامه.

تلغي الحاجة إلى تخزين الشيك واخذ نسخة عنه قبل الذهاب للبنك وتلغي خطر فقدان الشيك أو سرقته.

تلغي الحاجة إلى الذهاب للبنك سواء لطلب او لاستلام دفتر شيكات او لإيداع الشيك الذي يؤدي الى تعطيل وقت موظفي الفرع والمواطنين.

تلغي مشكلة الشيكات المزورة والتواقيع المزورة ورفض الشيك لاسباب فنية.

في حال كان الشخص المخول بالتوقيع مسافراً أو خارج مكتبه، فبوسعه كتابة او توقيع الشيك من اي مكان.

تلغي حاجة البنوك إلى تخزين الشيكات الورقية.

تقلل عدد الدعاوى القضائية والمشاكل القانونية مع الحفاظ على التقاضي في حال رجوع الشيك .

تلغي حاجة التدقيق اليدوي من قبل موظفي البنك.

صديقة للبيئة (فهي لا تتطلب ورقاً).

ملاحظات:

1. يجب تاكيد سيادة القانون لكي لا يشعر اي مُستثمر او مُصنِّع بعدم قدرته على حماية مصالحه او مصنعه حيث شاهدنا الكثير من الاحيان ان الكثير من المصانع التي نشأت في المحافظات اضطرت الى الاغلاق بسبب استغلال وابتزاز المجتمع المحلي لها.
2. قبل حوالي 20 عاماً كان يوجد لدينا الكثير من الصناعات في قطاعات عديدة وكان يوجد شبه اكتفاء ذاتي فيها ولكن ازالة الحماية الجمركية عن هذه الصناعات ادت الى دمارها واغلاقها وتسريح العاملين فيها.
3. خلال حرب الخليج اصبحت الاردن في ازمة الم يكن بالاجدر ان يكون لدينا القدرة لنصنع قطع غيار لمصانعنا؟ وتأمين الامن الاقتصادي الاستراتيجي؟ قامت الدولة وقتها بعمل مسح شامل للصناعات في الاردن وقدراتها التصنيعية لمحاولة سد الثغرات والعجز بسبب عدم القدرة على الاستيراد اليس علينا عمل ذلك الان وان نكون جاهزين لاي ازمة لا سمح الله.
4. ان تتطور عقلية المُشرع والحكومة بحيث تلتزم بتشريعات المجلس الاقتصادي المشترك الجديد بحيث لا يصبح الهدف هو الجباية بل تنفيذ احتياجات الوطن من تطوير للصناعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي الى حدٍ ما، ونستطيع ان نبدأ الان بتوفير حماية جمركية للصناعات الحالية وتخفيض الجمارك على قطع الغيار ورفعها على المنتج النهائي.
5. ان تتوقف المداهمات والابتزازات التي يتعرض لها المصنعيين والمصانع الاردنية من ممارسات غير مسؤولة من بعض الموظفين سواء مداهمات مفتشي الصحة او الضمان او وزارة العمل والبلديات وامانة عمان او وزارة البيئة حيث قد اصبح الشغل الشاغل للادارات هو كيفية تلبية مطالبات هؤلاء المفتشين سواء الشخصية او سعيهم لايجاد مخالفات فقط لاغلاق المصانع او الابتزاز او غيرها.

6. الضرب بيد من حديد على كل الاقلام الرخيصة الماجورة والمواقع الالكترونية التي تقوم بتهديد اصحاب العمل والصناعيين والتجار وارغامهم على وضع اعلانات في مواقعهم وصفحاتهم الالكترونية تحت طائلة التشهير بهم.
7. من المبكي ما سمعته من احد اصدقائي الذي يتعامل مع الكثير من المصانع في الاردن حيث يقوم كل سنة باتلاف عدد من بطاقات العمل business cards التي يتعامل معها بسبب اغلاق المصانع وعددها يتزايد سنوياً لذلك اتمنى من الجهات المسؤولة ان تقوم بدراسة عدد المصانع التي تم اغلاقها في اخر 30 عاماً وسبب اغلاقها مثل مصانع رُب البندورة والسيراميك وتجميع الالكترونيات والاحذية والملابس الخ.. وغيرها التي تم اغلاقها بسبب قرارات حكومية خاطئة وقاتله مثل فتح الباب على مصرعيه للاستيراد من دول مثل الصين لا قدرة لنا على منافستها او دول تربطنا بها اتفاقيات تجارة حرة والتي تقوم بدعم صناعاتها الوطنية سواء بالطاقة الرخيصة او المجانية مثل السعودية ودبي ومصر او توفير اراضي مجانية او رخيصة او مباني جاهزة او اعفاءات ضريبية او جمركية وكل هذا دفع صناعات اردنية الى الافلاس. وذهب من لم يفلس الى دول اخرى أمَّنت له طاقة رخيصة ومدعومة وغيرها من التسهيلات ومدارس رخيصة لابنائه وتشجيع بجوازات سفر و..غيرها
8. اليس من المخجل ان لا نستطيع ان نُصنِّع مضخة ماء؟ او ننسج ما نصنع او نزرع ما نأكل.
9. كان يوجد في وزارة الصناعة والتجارة في احد السنين قسم دراسات وكان يوجد 250 فكرة لمشروع اقتصادي مطلوب وكان يتم تقديم اعفاء جمركي واعفاء ضريبي لهم ولكن هذه الافكار كلها تم الاستغناء عنها وتم اغلاقها وهذا القسم غير موجود الان ماذا حصل به؟

10. كما طالب الكثير من الصناعيين باعادة احياء بنك للانماء الصناعي كما كان حيث كان يقدم التمويل طويل الامد بفائدة مخفضة للصناعيين لان الصناعة لها متطلبات وهي استثمار طويل الامد ونسبة الربح منخفضة والمخاطرة عالية.
11. يجب ان يكون توجه وطني على كل المستويات لتغيير نظرة الاردن شعباً وحكومة وقيادة ليصبح الاردن مجتمع مُصدِر مُصنع وليس مجتمع استهلاكي. مجتمع مفكر باحث ومُطور وليس مجتمع متلقي للتكنولوجيا.

اسامة كرم امسيح

0795477777